الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.9

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
5 April 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١١١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معاً

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-57817 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١١٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/56/3 و83 و151 و155 و222 و380 و E/2001/105 - A/56/402 و A/56/403) (تابع)

البند ١١١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/56/3 و83 و157 و222) (تابع)

١ - **السيد غارسيا غونزالس** (السلفادور): تكلم بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، فقال إن حكومات هذه البلدان تقاسم الآراء التي أعرب عنها ممثل شيلي بالنيابة عن فريق ريو، وتؤكد من جديد عزمها السياسي على مواجهة المشكلة العالمية للمخدرات على جميع المستويات وتعزيز التعاون الدولي بوصفه وسيلة فعالة لمكافحتها.

٢ - وأضاف يقول إن حكومات هذه البلدان ما زالت تعمل في مختلف المجالات المتداخلة بغرض الوفاء بالمتطلبات الدولية الأساسية لمكافحة المخدرات. وإن من بين أهم الجهود المبذولة ما يلي: وضع خطط وطنية لمكافحة المخدرات واعتمادها وتنفيذها؛ والتوقيع والتصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة؛ وتصميم وتطبيق نظام متكامل لجمع الإحصاءات والوثائق المتعلقة بتخفيض العرض والطلب وبتدابير المكافحة وتحليلها والاحتفاظ بها؛ ووضع واعتماد استراتيجية وطنية لخفض الطلب، تستند إلى إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات؛ ووضع برامج للمنع أو تعزيزها؛ وإجراء دراسات لتحديد أبعاد استهلاك المخدرات لدى عموم السكان.

٣ - ومضى يقول إنه، في إطار لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، أسهمت بلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية في وضع آلية تقييم متعددة الأطراف لرصد التقدم التي تحرزه الجهود المبذولة في نصف الكرة الغربي لمعالجة هذه المشكلة؛ وقد قدمت هذه الآلية إلى الدول الأعضاء توصيات دورية تهدف إلى تحسين قدرتها على مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وإلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

٤ - واستأنف قائلاً إن هناك جهوداً جارية تبذل على الصعيد دون الإقليمي لوضع خطة عمل لأمريكا الوسطى في إطار لجنة أمريكا الوسطى الدائمة للقضاء على إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار فيها بشكل غير مشروع على أن تؤخذ في الاعتبار العناصر المحددة في إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات وخطة العمل المتصلة به التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين.

٥ - وأضاف قائلاً إن المجتمع الدولي وصل إلى توافق آراء تاريخي بشأن ضرورة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وكذلك مكافحة كافة الجماعات التي تلجأ إلى الإرهاب والعنف ضد المدنيين كوسيلة لتحقيق أهدافها، مما يهدد السلم والأمن الدوليين. وإن الجماعات التي تحصل على الثروة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وما يتصل بذلك من جرائم، بما فيها غسل الأموال، تشكل خطراً على المجتمع، وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من

بذل الجهود لمكافحتها بنفس القوة والعزم اللذين يكافح بهما الجماعات الإرهابية.

٦ - **السيد ستيوارت** (أستراليا): قال إن إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة، الذي اعتُمد في مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، أقر بضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بمواجهة التحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية. واعترف بالحاجة إلى التعاون فيما بين الدول في مكافحة النشاط الإجرامي العالمي، لا سيما تهريب الأشخاص والاتجار غير المشروع بهم.

٧ - وأضاف يقول إن تهريب الأشخاص مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لكثير من البلدان، لا بالنسبة فقط للبلدان التي هي بلدان الوصول، كأستراليا، بل كذلك بالنسبة لبلدان المنشأ وبلدان العبور. وقال إن هذا المجال يتزايد فيه النشاط الإجرامي عبر الوطني الذي يسعى إلى تحقيق الربح على حساب المحرومين والضعفاء. وإن ربحية تهريب الأشخاص والاتجار غير المشروع بهم تفوق ربحية المخدرات، إذ إن عائداتها تقدر بما يقارب ١٠ بلايين دولار في السنة، وإنه يبدو أن نفس الشبكات الإجرامية تشترك في كلا النشاطين. وقال إن أستراليا ملتزمة بقوة بمكافحة الاتجار بالأشخاص. وإن سياساتها وقوانينها تسعى إلى ردع أنشطة هذه الشبكات الإجرامية ووقفها. غير أنه لا يمكن لبلد أو منظمة أن تحل هذه المشكلة من طرف واحد.

٨ - ومضى قائلاً إنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يسمح لنظام حماية اللاجئين بأن يستغل من قبل مهربي البشر وأولئك الذين يسعون للحصول على خدماتهم. ولا بد من بذل جهد دولي صارم لوضع نهج متسق عن طريق تنفيذ القوانين الفعالة التي تعاقب مرتكبي هذه الجرائم، وتعزيز حماية الحدود وفرض القوانين، ووضع نظم تكفل العودة الفورية للمهاجرين بصورة غير مشروعة وإعادة قبولهم وتعزيز التعاون فيما بين وكالات إنفاذ القوانين. وإن للأمم المتحدة دوراً هاماً تؤديه، وينبغي لها أن تعتمد رداً أكثر تنسيقاً.

٩ - وأردف يقول إن أستراليا ستواصل العمل على نحو وثيق مع شركائها الإقليميين لدراسة سبل وضع حلول إقليمية. كما ستسعى إلى إيجاد حلول متعددة الأطراف من خلال الأمم المتحدة، تركز بصورة خاصة على الالتزامات الموجزة في إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة كما تركز على تنفيذ البرامج القائمة التي وضعتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وإن أستراليا تحث الدول الأعضاء على إيلاء مزيد من الاهتمام بالجريمة المنظمة عبر الوطنية وزيادة تقديم الدعم للجهود الدولية المبذولة لمكافحة تهريب الأشخاص وذلك من خلال التعاون الإقليمي والدولي الوثيقين.

١٠ - **السيد مي يونكاي** (الصين): قال إنه، نظراً للتقدم في العلوم والتكنولوجيا ونمو الاتصالات، تجاوز العديد من الأنشطة الإجرامية الآن الحدود وامتد إلى النطاق السياسي والاقتصادي، فأدى إلى حدوث أذى خطير في النظام الاجتماعي المعتاد، والاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية للدول. وإن وفد بلده يؤيد أنشطة الأمم المتحدة التي جرت مؤخراً في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

١١ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده ساعدت على وضع مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، المرفقة بقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥، ووقعت على الاتفاقية يوم أن فُتح باب التوقيع عليها. وقال إنه لا يمكن أن تؤدي الاتفاقية دورها المرتقب في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلا إذا

نُفذّت على نحو فعال. وبالنظر إلى الصعوبات العملية العديدة التي تواجهها البلدان النامية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر المساعدة التقنية والمالية لتمكينها من تنفيذ هذه الاتفاقية والتعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٢ - وأردف يقول إن مكافحة الفساد أصبحت مهمة مشتركة تواجه جميع البلدان. فتقاسم الخبرات، وكذلك تنفيذ التعاون الدولي لمكافحة الفساد، سيساعد على الوقوف في وجه هذه المشكلة. وإن الصين تشارك على نحو فعال في وضع مشروع صك لمكافحة الفساد على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٦١.

١٣ - وأضاف قائلاً إن المجموعات المتورطة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية تمثل حالياً الضرر الأشد في مجال الإجرام الذي يواجه البشرية، وإن كثيراً من هذه الجماعات له اتصال وثيق بأنشطة الإرهاب. وإن الحكومة الصينية مستعدة للانضمام إلى الحكومات الأخرى والأمم المتحدة لمنع هذه الجريمة ومكافحتها بغية حماية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٤ - **السيدة سيو بين** (جمهورية كوريا): قالت إن المجتمع الدولي خطا خطوات كبيرة في مجال منع الجريمة. وإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها هي الوسيلة الرئيسية للقضاء على الفساد، والاتجار غير المشروع بالأشخاص، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وينبغي للدول الأعضاء أن توقع وتصدق عليها فوراً.

١٥ - وأضافت تقول إن اعتماد هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها يوفر زخماً للتوصل إلى إطار دولي لمكافحة الفساد. وإن وفد بلدها يأمل في أن تنتقل الروح التعاونية التي سادت في أثناء اعتماد الاتفاقية إلى المفاوضات المقبلة بشأن الصك القانوني الدولي لمكافحة الفساد الذي يجري وضعه حالياً عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٥/٦١. وقالت إن حكومة بلدها عرضت استضافة الملتقى العالمي الثالث لمكافحة الفساد والمؤتمر الدولي الحادي عشر لمكافحة الفساد في سيؤول في عام ٢٠٠٣.

١٦ - ومضت تقول إنه نظراً لأن مسؤوليات مركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية قد ازدادت، فإنه ينبغي أن يُعزز الأساس المالي لبرنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية بزيادة الموارد من الميزانية العادية وكذلك من التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء. وفي هذه الأثناء، ينبغي للبرنامج أن يركز على المجالات ذات الأولوية التي يمكن تحقيقها، وأن يسعى في الوقت ذاته إلى تعزيز كفاءة المساعدة التقنية.

١٧ - ومضت تقول إن مراقبة صنع المخدرات غير المشروعة ونقلها تشكل تحدياً آخر يتطلب اهتماماً. وإن حكومتها أكدت من جديد التزامها بخطط العمل وغير ذلك من التدابير التي اعتُمدت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وإن معظم الدول الأعضاء وضعت استراتيجية وطنية لمراقبة المخدرات، تتضمن الأهداف والغايات المحددة في الدورة الاستثنائية وإن التجارة بالمخدرات غير المشروعة قد تم كبحها في بعض المناطق من خلال الإرادة السياسية والدعم الدولي. وقالت إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وفرت مزيداً من الإسهام في التعاون القضائي واعتبرت غسل الأموال جريمة. غير أنه يُطلب مزيد من التصميم لتعزيز التعاون الدولي في مجال منع الجريمة.

١٨ - واختتمت قائلة إن استهلاك المخدرات المركبة بين الشباب يتزايد نظراً لتوافر السلائف غير المحدود، وسهولة الصنع، وصعوبة مراقبة المواد الخام المتغيرة على

الدوام التي تستعمل لإنتاج تلك المخدرات. وإنه لا بد لذلك من الحفاظ على التزام بتقاسم المعلومات عن المواد الكيميائية الجديدة المستعملة لصنع المخدرات وإعادة تقييم نطاق مراقبة هذه المواد.

١٩ - **السيدة ليمبياس** (بوليفيا): تكلمت بالنيابة عن جماعة دول الأنديز (وهي إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا)، فقالت إن إرادة حكومات هذه البلدان السياسية في مكافحة المخدرات غير المشروعة يتجلى في تنفيذ خطة دول الأنديز للتعاون على مكافحة المخدرات غير المشروعة وما يتصل بها من جرائم، التي وضعت في اجتماع قمة حزيران ٢٠٠١ لرؤساء جمهوريات بلدان اتحاد دول الأنديز.

٢٠ - وأضافت تقول في هذا الصدد إن فتح الأسواق العالمية أمام منتجات البلدان الملتزمة بمكافحة المخدرات سيسهم إسهاماً كبيراً في جهدها المبذول في هذا الصدد. وإن تجديد وتوسيع قانون الأفضليات التجارية لدول الأنديز الذي سينتهي عمله في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، ضروريان لمستقبل هذا المجهود المشترك. فقد قدم هذا النظام إسهاماً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الأنديز عن طريق المساعدة على توليد العمالة والبدائل القانونية للأنشطة المرتبطة بإنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وقالت إن هذا النموذج، جنباً إلى جنب مع النماذج الأخرى كنظام الأفضليات المعمم لدول الأنديز الذي قدمه الاتحاد الأوروبي، ذو فائدة بالغة. والحقيقة إن التزام الدول الصناعية بتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الأنديز شئ أساسي.

٢١ - **السيد شوغيهوارا** (بيرو): أعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل شيلي، عندما تكلم بالنيابة عن فريق ريو، وممثلة بوليفيا، عندما تكلمت بالنيابة عن جماعة دول الأنديز.

٢٢ - وقال إن إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار غير المشروع بها ما زال يشكل مشكلة أساسية للبشرية. وأشار إلى التدابير التي اعتُمدت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، فأكد على أن عولمة مشكلة المخدرات تستدعي مزيداً من المشاركة الملتزمة للمجتمع الدولي القائمة على تقاسم المسؤولية، وفقاً للقدرة الاقتصادية لكل بلد ومع الاحترام الكامل للقانون الدولي. وإنها تتطلب كذلك نهجاً متكاملاً لا يُفضل فيه جانب على حساب الجوانب الأخرى.

٢٣ - وأضاف يقول إن بيرو، بناء على ذلك، تؤيد زيادة التعاون الدولي في مكافحة هذا الشر من خلال آليات ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز القدرة التنفيذية لقوى القانون والنظام وتمويل مشاريع التنمية البديلة في المناطق المنتجة للمخدرات دون أن تقع تكلفة إضافية على البلدان المستفيدة. كما ينبغي إيجاد قنوات ثابتة لتدفق الاستثمارات وللمعاملة التفضيلية في الأسواق الدولية للمنتجات الآتية من تلك المناطق.

٢٤ - ومضى قائلاً إن أحد الأهداف الأساسية للسياسة الإنمائية لحكومة بلده هي القضاء على جميع جوانب تجارة المخدرات، بناء على هدف مثلث الجوانب: تخفيض زراعة الكوكا، والاستعاضة عنها ببرامج التنمية البديلة وحفظ البيئة؛ والحظر والمعالجة الشاملين للتخفيف من إساءة استعمال المخدرات؛ والقيام، من خلال إنفاذ القوانين، بقمع إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، دعماً لحقوق الإنسان وكرامته.

٢٥ - وأضاف يقول إن هذه الأهداف تسير جنباً إلى جنب مع استراتيجية مثلثة ذات شُعب ثلاث هي الحظر

والتنمية البديلة والوقاية وإعادة التأهيل، مع تقيد تام بالاتفاقات المبرمة والإعلانات الدولية. وإن الحظر الذي يُفهم ويطبَّق على النحو المناسب لا بد منه لتوليد ظروف تفضي إلى التنمية البديلة؛ وبدونه تنخفض ربحية المنتجات الزراعية المشروعة، في حين أن هذا الحظر لا بد منه لضمان الأمن وإنجاح الاستثمار والنشاط الإنتاجي اللازم لبرامج التنمية البديلة.

٢٦ - ومضى يقول إن وجود مساحات شاسعة من الأراضي في بيرو مخصصة للمحاصيل غير المشروعة كان ينبع في الغالب من احتياجات المزارعين الاجتماعية- الاقتصادية والضغط الآتي من الجماعات الإجرامية الذي يغذيه الطلب الدولي المتزايد. وقال إن بيرو لذلك تعتبر أن التنمية البديلة - على شكل محاصيل بديلة وبإيجاد أنشطة اقتصادية جديدة مربحة ومستدامة بيئياً من شأنها أن تمكن السكان من الخروج من حلقة المخدرات الدولية المهلكة- هي استراتيجية ذات أولوية لتخفيض إنتاج المواد الخام المستعملة في صنع المخدرات.

٢٧ - واستأنف قائلاً إن ظاهرة المخدرات لها مكون هام في المجال الأمني القومي. فقد أدى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، الذي حدث في الآونة الأخيرة في بيرو، إلى ربط الاتجار غير المشروع بالمخدرات بالإرهاب، الذي لا بد أن يدمر أسس أي نظام سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي. ولهذا السبب فإن حكومة بلده ملتزمة بتعزيز اللُحمة الاجتماعية بغية كفالة تحقيق حلول دائمة.

٢٨ - واختتم قائلاً إنه انطلاقاً من تصميم حكومة بلده على القضاء على خطر المخدرات، عيَّن الرئيس توليدو مؤخرا "إمبراطوراً لمكافحة المخدرات"، مهمته الوحيدة هي مقارعة مشكلة المخدرات الخطيرة في بلده.

٢٩ - **السيد فالديفييزو** (كولومبيا): دعا المجتمع الدولي إلى مواجهة مشكلة المخدرات بنهج كلي متوازن قائم على تقاسم المسؤولية، على النحو المتفق عليه في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وقال إن الاعتراف بالطبيعة العالمية لهذه المشكلة وبضرورة تحقيق رسالة مشتركة لمعالجتها كان بمثابة أحد حالات التقدم الرئيسية في هذا المجال.

٣٠ - وقال إنه على نحو ما تم بيانه في تقرير نصف الكرة الغربي ١٩٩٩-٢٠٠٠ لآلية التقييم المتعددة الأطراف لمكافحة المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، أصبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات متقدماً ويستخدم وسائل العولمة. وإن الجماعات الإجرامية الدولية تستعمل، من أجل اتجارها غير المشروع بالمخدرات والمواد والأسلحة الممنوعة ومن أجل غسل الأموال، نفس الموارد والآليات التي تستعملها التجارة الدولية بالبضائع والخدمات. ومع العولمة تنتشر الآثار الضارة بالصحة لتجارة المخدرات وما يرافقها من شرور عبر الحدود وتهدد جميع الأمم.

٣١ - وأضاف يقول إن الرئيس باسترانا أكد، في مؤتمر قمة الأمريكتين لعام ٢٠٠١، أن مشكلة المخدرات ليست مشكلة كولومبيا فحسب، بل لها مراكزها في جميع بلدان أمريكا، وتشكل، بطريقة أو بأخرى، حلقات في مسلسل الألم والموت.

٣٢ - واستأنف قائلاً إن العولمة، فوق ذلك، توفر فرصاً لعمل منسق في مجال الحرب ضد المخدرات غير المشروعة. غير أنه يجب، لتحقيق تلك الغاية، أن تُهجر المواقف المحلية لصالح الإجراءات المشتركة في كل مرحلة من المراحل. وقال إن بلده، في ذلك الصدد، يعطي أولوية للالتزام المقدم في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الدورة

الاستثنائية العشرون للجمعية العامة بوضع استراتيجيات جديدة أو محسنة لتخفيض الطلب بحلول عام ٢٠٠٣. وقال إن وفد بلده يؤكد على ضرورة التنفيذ الكامل للإعلان ذي الصلة بشأن المبادئ التوجيهية لتخفيض الطلب على المخدرات وخطة العمل المتصلة به إذا كان لا بد من تحقيق هذه الأهداف.

٣٣ - وأردف يقول إن هناك حاجة ماسة لاستراتيجيات مُحكمة تواجه التحديات المحدقة التي تشكلها المخدرات المركبة، التي يعتبرها الخبراء الجزء الأكثر نجاحاً في تجارة المخدرات العالمية. وإن الحرب الكلية والمتوازنة ضد المخدرات غير المشروعة لا تستتبع الهجوم على العرض والطلب فحسب، بل تستتبع كذلك اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الجرائم المتصلة بالمخدرات. وقد لا تكفي الإجراءات الإفرادية ودون الإقليمية. وإن التحدي يستدعي وضع سياسة مكثفة قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل تؤكد على مبادئ تعددية الأطراف وتقاسم المسؤولية والتوازن.

٣٤ - واستأنف قائلاً إن كولومبيا ما زالت، على الصعيد الوطني، تحاول إطفاء الجذوة التي أضافتها المخدرات إلى الصراع الداخلي في ذلك البلد؛ وهي تعمل، على مستوى دول الأنديز، على تنفيذ خطة التعاون لدول الأنديز لمكافحة المخدرات غير المشروعة والجرائم ذات الصلة؛ وعلى مستوى نصف الكرة الغربي، دعا وزير الخارجية إلى مؤتمر متخصص لتعيين أنشطة تعاونية سياسية وتقنية جديدة مشتركة بين الدول الأمريكية تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة.

٣٥ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي ما زال، منذ ١١ أيلول/ سبتمبر، منهمكاً بشدة في المعركة ضد الإرهاب. وقال إنه ينبغي لكل فرد أن يذكر أن الشبكات المالية التي تلجأ إلى الإرهاب متشابهة، إن لم تكن هي نفس الشبكات، مع الشبكات التي تقدم الخدمات للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، لا سيما الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

٣٦ - وأردف قائلاً إن معالجة الإرهاب بروح من تقاسم المسؤولية يستتبع شن معركة مواجهة مع تلك الشبكات وهجوماً على غسل الأموال، الذي هو بمثابة مصدرها المالي. وإن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي أساسية في ذلك الصدد، وعلى الأمم المتحدة دور تؤديه في تشجيع البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، الذي يوفر التعاون التقني للبلدان ويجري البحوث. وإن إجراءات مكافحة غسل الأموال، فضلاً عن موقعها الدائم في جدول أعمال لجنتي المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، تستلزم اتباع نهج أكثر ثباتاً وشمولاً.

٣٧ - واختتم قائلاً إن البلدان التي تواجه المشكلة العالمية للمخدرات غير المشروعة، تأمل في أن تلقى جهودها ومنجزاتها اعترافاً كاملاً ومنصفاً. وإن حكومة بلده، على نحو ما ذكر من قبل، مستعدة للإسهام في هذا المجهود بروح من التضامن والتصميم.

٣٨ - **السيد تارابرين** (الاتحاد الروسي): قال إن نمواً غير معهود في الجريمة عبر الوطنية شوهد في السنوات الأخيرة، وإن ذلك هو بمثابة تهديد لاستقرار الحكومات وأمنها. وإن ذلك يولد أيضاً مزيداً من الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالأشخاص. وقال إن على المجتمع الدولي أن يرد بقوة على ذلك الخطر، لا على مستوى الحكومات الافرادية أو مجموعات البلدان، بل على نطاق عالمي، وإن على الأمم المتحدة أن تلعب دوراً

أساسياً في تنسيق ذلك الرد. كما إن الأمم المتحدة وفرت أساساً متيناً في القانون الدولي بالنسبة للجهود التي تبذلها الحكومات لمكافحة الجريمة، وكان اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية معلماً في هذا الصدد. وإن الانضمام الشامل لذلك الصك سيجعل الآليات التي ينطوي عليها فعالة.

٣٩ - وأردف يقول إن الفساد وغسل الأموال يتطلبان أيضاً إجراءات دولية. وينبغي أن يبدأ العمل في أسرع وقت ممكن على وضع نص لصك قانوني مقبل لمكافحة الفساد, وقال إن حكومة بلده ترى في مثل هذا الصك ضرورة استراتيجية: ففي السنة الفائتة فقط خسرت ما ينوف على ٣ بلايين دولار من جراء الفساد. وإن تلك الجهود ستتطلب تعاوناً وثيقاً وقنوات واضحة لتبادل المعلومات. وإن الاتحاد الروسي خطا خطوات نحو تعزيز الإطار القانوني لديه في هذا المجال.

٤٠ - ومضى قائلاً إن مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات أصبحت أكثر شدة في روسيا خلال العقد الماضي، وإن وفد بلده يأمل في أن يتعزز دور الأمم المتحدة التنسيقي في مجال الردّ العالمي على هذه المشاكل. وإنه يرحب بنتائج الدورة الرابعة والأربعين للجنة المخدرات ومتابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

٤١ - وأضاف يقول إن ما يقارب ثلثي المخدرات غير المشروعة التي تدخل الاتحاد الروسي تأتي من أفغانستان، وتنتهي على الأغلب في أسواق أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وإن وفد بلده يؤيد بقوة الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لمكافحة هذا التدفق. وفي ضوء الصراع الجاري في هذا الجزء من آسيا، تبذل الجهود لضمان ألا تنتقل تجارة المخدرات غير المشروعة إلى بلدان أخرى في وسط آسيا، وإن وفد بلده يقدر الدعم المقدم إلى حكومات وسط آسيا في جهودها المبذولة لمكافحة هذا الخطر. كما يؤيد الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في موقفها المعارض لقبول مشروعية بعض المخدرات أو حذفها من الرقابة الحكومية.

٤٢ - واختتم قائلاً إن حكومة بلده ستتعاون تعاوناً كاملاً مع الدول الأعضاء الأخرى في الكفاح الطويل الأجل ضد الجريمة الدولية وتجارة المخدرات غير المشروعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.